تطورات قطاع المؤسسات المالية خلال الفترة 2000 ـ 2002

سبتمبر 2003

مقدمة :

ساهم قطاع المؤسسات المالية في الإمارات بشكل فعال في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الدولة خلال السنوات الماضية ، وكان لهذا القطاع دورا فعالا وواضحا في مجـالات تمويـل عمليات التجارة وتمويل حركة البناء الواسعة التي شهدتها الدولة في أعقاب قيام دولة الاتحاد في نهايـة 1971 ، حيث كانت الدولة تفتقر إلى الكثير من مشاريع التنمية الأساسية المختلفة والتي كانت ضـرورية للانطلاق نحو التنمية في جميع المجالات ، وعلى الرغم من الأزمات المتكررة التي تعرضت لهـا الدولـة والتي انعكست على مجمل الأوضاع الاقتصادية إلا أنها استطاعت بفضل تنظـيم هـذا القطـاع واتبـاع السياسات المالية والنقدية الحكيمة تجاوز تلك الأزمات بنجاح مما ساهم في خلق نـوع مـن الاسـتقرار الاقتصادي في الدولة خلال مراحل طويلة .

اتسمت فترة التسعينات وبدايات القرن الحالي بأحداث مهمة كان لها أثرها البالغ في تطور الأوضـاع الاقتصادية في العالم بشكل عام وفي الدولة بشكل خاص ، وقد انعكست هذه الأوضاع على التطورات في قطاع المؤسسات المالية في الدولة ، حيث كان لدور السياسات المالية والنقدية الأثر البالغ في امتصاص الانعكاسات المترتبة على مجمل الأوضاع المصرفية والنقدية العالمية ، وبالتالي تصحيح مسار الأوضـاع الاقتصادية للدولة ، ويلاحظ خلال تلك الفترة بأن هذه التطورات وهذه السياسات قـد جـاءت منـسجمة ومتوافقة مع السياسات الاقتصادية للدولة بما يحقق نوع من الاستقرار والنمـو فـي كافـة القطاعـات الاقتصادية .

تطور المؤشرات النقدية والمصرفية :

على الرغم من إنخفاض نسبة النمو في السيولة المحلية الخاصة والإجمالية في عام 2001 التي بلغـت 10.6% مقارنة ب 11.1% في عام 2000 إلا أنها تطورت باتجاه إيجابي إذ ارتفعت من 141.5 مليـار درهم إلى 156.5 مليار درهم ، حيث واكبت تطور النشاط الاقتصادي في الدولة ، وعلى الـرغم مـن تذبذب أسعار النفط الخام وانعكاساتها على النشاط الاقتصادي في الدولة خلال الفتـرة إلا أن الـسياسات المالية والنقدية قد لعبت دورا مهما في الحفاظ على وتيرة النمو في حجم السيولة ، ومـن المتوقـع أن يستمر النمو في حجم السيولة في عام 2002 ليصل إلى أكثر من 173.7 مليار درهم .

ونتيجة للتغير في حجم الودائع الحكومية لدى الجهاز المصرفي فقد بلغت نسبة الزيادة في السيولة المحلية الإجمالية في العام 2001 حوالي 6% مقارنة ب 10.4% في عام 2000 وذلك بـسبب إنخفـاض الودائع الحكومية في عام 2001 بنسبة 9.3% عما كانت عليه عام 2000 حيث إنخفضت من 42.4 مليار درهم إلى 38.5 مليار درهم ، وعلى الرغم من ذلك فإن السيولة الإجمالية إرتفعت من حوالي 184 مليار

عام 2000 إلى حوالي 195 مليار عام 2001 ، وذلك بسبب زيادة السيولة المحلية الخاصة ، وقد تـصل السيولة الإجمالية في عام 2002 إلى أكثر من 220.8 مليار درهم .

ومن الملاحظ بأن النشاط الاقتصادي في الدولة خلال الفترة 2000 ــ 2002 قد استعاد حيويتـه بعد التباطؤ الذي حدث في الأعوام السابقة وذلك نتيجة لإرتفاع أسعار النفط والـذي أدى بـدوره إلـى ارتفاع وتيرة النشاط الاقتصادي في الدولة والذي شمل كافة القطاعات الاقتـصادية ، ممـاإنعكس علـى تطور حجم السيولة المحلية الخاصة والإجمالية بدرجة كبيرة .

عرض النقود والسيولة المحلية

بالمليون درهم

البيان	2000	2001	نسبة الزيادة %	2002
1-النقد المتداول	10017	10537	5.2	11938
2-الودائع النقدية	24050	28927	20.3	35116
3-عرض النقود(1+2)	34067	39464	15.8	47054
4-الودائع شبة النقدية (الآجلة)	107473	117016	8.9	126599
5-السيولة المحلية الخاصة	141540	156480	10.6	173653
6-الودائع الحكومية	42425	38481	(9.3)	47111
7-السيولة المحلية الإجمالية	183965	194961	6	220764

المصدر : النشرة الإحصائية للمصرف المركزي للسنوات 2000 و 2001و 2002

تشير التغيرات السنوية في العوامل المؤثرة على وسائل الدفع أن التغيرات فـي الائتمـان المحلي للقطاع الخاص خلال الفترة 2000-2001 كانت أكبر من التغيرات في المعروض النقدي ، مما يعكس استمرار الاتجاه التضخمي الذي كان سائدا قبل تلك الفترة، ولكن نجد أن صافي التغيرات فـي الائتمان المحلي للقطاع الحكومي قد أخذ منحى سلبيا في عام 2001 وذلك نتيجـة لإنخفـاض حجـم الودائع الحكومية بحوالي 3.9 مليار درهم إضافةً لزيادة الإئتمان الممنوح للحكومة من قبـل الجهـاز

المصرفي والذي بلغ حوالي 1.6 مليار درهم ، وهذا يعكس السياسات المالية الحذرة للحكومة في معالجة التذبذب في أسعار النفط العالمية . وقد انعكس ذلك على مجمل التغير في الائتمان المحلي والذي أدى بدوره إلى إنخفاض حجم التغير في صافي الأصول الأجنبية في عام 2001 عما كان عليه في عام 2000 حيث أن التغير في صافي الأصول الأجنبية يتأثر بشكل مباشر بالتغيرات في الائتمان المحلي .

التغيرات السنوية في العوامل المؤثرة على وسائل الدفع

بالمليون درهم

البيان	2000	2001	2002
-التغير في عرض النقود	3815	5397	7590
-التغير في صافي الأصول الأجنبية	13822	5641	12234
-التغير في الائتمان المحلي للقطاع الخاص	9640	10721	14944
-التغير في الائتمان المحلي للقطاع الحكومي (صافي)	(5953)	(2349)	4339
المطلوب من الحكومة (+)	(2854)	1595	(4291)
الالتزامات للحكومة (-)	3099	(3944)	8630

تشير تحركات حجم الائتمان المصرفي الممنوح من قبل المصارف التجارية خلال الفترة 2000 –2001 إلى الزيادة المستمرة حيث بلغت نسبة الزيادة في إجمالي الائتمان المصرفي حوالي 5.3% خلال الفترة ، إذ ارتفع من 155.2 مليار درهم في عام 2000 إلى حوالي 163.4 مليار درهم في عام 2001 ، وتشكل القروض للقطاع الخاص الحجم الأكبر من إجمالي حجم الائتمان حيث شكلت في عام 2001 حوالي 88.1 % من إجمالي حجم الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية مقارنة بحوالي 85.3 % عام 2000 .

وقد وصل حجم الإئتمان المصرفي في عام 2002 والممنوح من قبل المصارف التجارية إلى حوالي 190.9 مليار درهم وبنسبة زيادة حوالي 16.8% عن عام 2001 .

وتشير توزيعات الائتمان المحلي حسب النشاط الاقتصادي للمقيمين خلال الفترة 2000-2002 إلى أن معظم القطاعات الاقتصادية قد شهدت نموا في حجم الائتمان الممنوح لها ، حيث تأتي أنشطة التجارة والتشييد والقروض الشخصية في مقدمة الأنشطة الاقتصادية من حيث حجم الائتمان الممنوح لها وذلك خلال الفترة بكاملها ، إذ استحوذت على الجزء الأكبر من حجم الائتمان ،كما يلاحظ خلال الفترة بأن الأهمية النسبية لقطاعات الزراعة والصناعات الإستخراجية والصناعات التحويلية بالنسبة لحجم الائتمان الممنوح لها قد إنخفضت في عام 2001 عما كانت عليه في السنة السابقة ، وبالنسبة لقطاع الزراعة إنخفضت الأهمية النسبية من 1.2 % إلى 1% في عام 2001 إذ إنخفض حجم الائتمان الممنوح لهذا القطاع من 1636 مليون درهم في عام 2000 إلى 1508 مليون درهم في عام 2001 ، وكذلك فإن حصةالصناعات الإستخراجية من إجمالي حجم الائتمان المصرفي إنخفضت من 2.1 % إلى 1.8 % بحيث إنخفضت من 2950 مليون درهم في عام 2000 إلى حوالي 2549 مليون درهم في عام 2001 ، وكذلك فإن حجم الائتمان المصرفي لقطاع الصناعات التحويلية قد إنخفض من 9676 مليون درهم عام 2000 إلى 8978 مليون درهم عام 2001 ، ويعبر هذا عن ظاهرة غير إيجابية بالنسبة لتوزيعات حجم الإئتمان المصرفي، واستمر هذا الوضع بالنسبة لهذه القطاعاعات في عام 2002.

فعلى الرغم من نمو حجم الائتمان الممنوح لقطاع التجارة بنسبة 5.1 % إلا أن الأهمية النسبية لهذا القطاع قد حافظت على مستواها بحدود 30.4% في عام 2001 و 29.5% في عام 2002من إجمالي حجم الإئتمان.

ومن المظاهر الإيجابية أيضا أن حجم الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع التشييد ارتفع من 21,6 مليار درهم في عام 2000 إلى 23,9 مليار درهم في عام 2001 وبنسبة نمو حوالي 10.4 % ، كما ارتفع إلى 27.6 مليار درهم في عام 2002.

الائتمان المصرفي للمقيمين حسب النشاط الاقتصادي

بالمليون درهم

البيان	2000		2001		2002	
		%		%		%
الزراعة	1636	1,2	1508	1	1154	0.7
الصناعات الاستخراجية	2950	2,1	2549	1,8	2213	1.3
الصناعات التحويلية	9676	7	8978	6,2	9901	6
الكهرباء والماء	482	0.3	1356	0,9	3219	1.9

التشييد والبناء	21646	15,7	23907	16,5	27063	16.3
التجارة	42008	30,4	44140	30.4	48870	29.5
النقل والتخزين والمواصلات	4211	3	4487	3,1	5127	3.1
المؤسسات المالية (عدا المصارف)	1983	1,4	1953	1.4	1903	1.1
الحكومة	12581	9,1	10565	7,3	15222	9.2
القروض الشخصية	31831	23	36206	24.9	38420	23.2
أنشطة أخرى (1)	9221	6,8	9545	6,5	12512	7.7
إجمالي	138225	100	145194	100	165604	100

(1) تشمل القروض لقطاع الخدمات والمؤسسات التي لا تهدف الربح _ المصدر : المصرف المركزي

يتحدد الموقف المالي للحكومة تجاه الجهاز المصرفي ممثلا في المصرف المركزي والمصارف التجارية من خلال السياسات المالية والنقدية المرتبطة بالوضع الاقتصادي في الدولة ، ونظرا لان العوائد المالية النفطية للدولة تلعب دورا مهما في حركة النشاط الاقتصادي بما تعكسه من تحسن في وضع الإيرادات الحكومية ومن ثم الإنفاق الحكومي والذي يعتبر عاملا مهما في تنشيط الحركة الاقتصادية في جميع القطاعات .

ويلاحظ خلال الفترة 2000-2002 بان صافي الموقف المالي للحكومة تجاه الجهاز المصرفي قد إنخفض من 30.6 مليار درهم في عام 2000 إلى حوالي 28.3 مليار درهم في عام 2001 وبنسبة حوالي 7,7 % ويأتي ذلك نتيجة لإنخفاض حجم الودائع الحكومية لدى المصارف التجارية وكذلك لدى المصرف المركزي في عام 2001 بنسبة 9.3 % ، ليصل إلى 38.5 مليار درهم في عام 2001 مقارنة ب42.4 مليار درهم في عام 2000 ، إضافة إلى انخفاض حجم الائتمان الحكومي في عام 2001 عما كان عليه في عام 2000 ليصل إلى 10.2مليار درهم مقارنة ب 11.8 مليار درهم عام 2000 .

ولكن الموقف في عام 2002 كان لصالح الحكومة على الرغم زيادة حجم الإئتمان للحكومة والذي وصل إلى حوالي 14.5 مليار درهم وبنسبة زيادة 42% عما كان عليه في عام 2001 إلا أن مجموع إلتزامات الجهاز المصرفي تجاه الحكومة إرتفعت إلى 47.1 مليار درهم وبنسبة زيادة بلغت 22.4% عما كانت عليه في عام 2001 .

الموقف المالي للحكومة تجاه الجهاز المصرفي

2000 - 2002

بالمليون درهم

البيان	2000	2001	2002
ودائع الحكومة لدى المصارف (+) الاقتراض من الحكومة (+) ودائع الحكومة لدى المصرف المركزي (+)	30837 41 11547	27382 37 11062	36972 28 10111
مجموع الالتزامات تجاه الحكومة (+) المطلوبات من الحكومة (-)	42425 11800	38481 10205	47111 14496
صافي موقف الحكومة (+)	30625	28276	32615

المصدر: المسح النقدي لدولة الإمارات+الميزانيات المجمعة للمصارف التجارية-المصرف المركزي

تأتي أهمية العلاقة بين حجم الائتمان وحجم الودائع من كونها المؤشر الرئيسي لقياس وضع السيولة للمصارف التجارية ، إذ عادة ما تحدد نسبة معينة من حجم الودائع تتوافق وطبيعة النشاط الاقتصادي السائد واتجاهات السياسات النقدية ، ومع أن هذا المؤشر يحكم عادة من خلال إجراءات وتعليمات يعتمدها المصرف المركزي وضمن مجالات اختصاصاته وإجراءاته الهادفة لتنظيم مجمل أعمال الجهاز المصرفي ، إلا أنه من ناحية أخرى تعتبر هذه النسبة (أو هذا المؤشر)من أهم الأدوات النقدية التي يستخدمها المصرف المركزي لتحقيق التوازن المناسب في حجم السيولة وتنظيم نشاط الائتمان وذلك بهدف قيام الجهاز المصرفي بدوره الفعال في مجمل النشاط الاقتصادي في الدولة من جهة والى ضمان سلامة المراكز المالية للمصارف التجارية لتتمكن من القيام بدورها الحيوي في تمويل فعاليات العديد من أوجه النشاط الاقتصادي من جهة أخرى . إلا انه ومن ناحية أخرى وخارج حدود النسبة المقررة من قبل المصرف المركزي فإن نسبة الائتمان إلى حجم الودائع يعتبر كمؤشر مهم على طبيعة اتجاهات النشاط

الاقتصادي ، حيث يستدل من إرتفاع هذه النسبة على تنامي مجمل النشاط الاقتصادي المحلي من خلال زيادة استخدام الودائع المتاحة في تمويل فعاليات النشاط الاقتصادي المحلي ، وخلال عام2001 يلاحظ اتجاه هذه النسبة إلى الإنخفاض قليلاَ عما كانت عليه في سنة 2000 حيث بلغت 83.8 % في عام 2001 مقارنة ب85.2% في عام 2000 ،ويرجع ذلك الانخفاض إلى ارتفاع إجمالي حجم الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية في عام 2001 بمعدل 5 % بينما كان الارتفاع في إجمالي حجم الودائع المصرفية بمعدل 6.8 % خلال نفس السنة ، ويعود ذلك إلى إنخفاض أسعار النفط في عام 2001 عماكانت عليه في عام 2000 والذي انعكس بالمقابل على نسبة الخصوم الأجنبية إلى الأصول الأجنبية والتي إرتفعت قليلاَ من 29.1 % في عام 2000 إلى 30.9 % في عام 2001 ويرجع ذلك إلى إرتفاع معدل نمو الخصوم الأجنبية خلال عام 2001بنسبة 15.4 % مقارنة بمعدل 8.7 % نموا سنويا في حجم الأصول الأجنبية . و في عام 2002 فإن نسبة حجم الإئتمان المصرفي إلى حجم الودائع بقيت مقاربة لسنة 2001 حيث وصلت إلى 83.4% على الرغم من إرتفاع حجم الودائع بنسبة 14.6% بينما كان الإرتفاع في حجم الإئتمان حوالي 14% ويأتي هذا الوضع من أن السوق النفطية متوازنة نسبياَ والإنتعاش في النشاط الإقتصادي شمل كافة الأنشطة الإقتصادية خلال الفترة بكاملها .

الإئتمان والودائع والأصول والخصوم الأجنبية لدى المصارف التجارية

بالمليون درهم

البيان	2000	2001	2002	2001/2000 %	2002/2001 %
إجمالي الائتمان	138370	145333	165611	5	14
*إجمالي الودائع	162360	173325	198687	6.8	14.6
الخصوم الأجنبية	26584	30677	29932	15.4	(2.4)
الأصول الأجنبية	91457	99409	112417	8.7	13.1
نسبة إجمالي الائتمان/إجمالي الودائع %	85.2	83.8	83.4	-	–
نسبة إجمالي الخصوم الأجنبية/إجمالي الأصول الأجنبية %	29.1	30.9	26.6	-	–

*تشمل الودائع النقدية والودائع شبه النقدية وودائع الحكومة لدى المصارف.
المصدر : الميزانيات المجمعة للمصارف التجارية –المصرف المركزي .

تطورمؤشرات نشاط التأمين :

يعتبر التأمين من الأنشطة الاقتصادية المهمة والتي تلعب دورا بارزا في حركة النمو الاقتـــصادي ، ونظرا للنمو السريع في كافة الأنشطة الاقتصادية في الدولة ونظرا لتنامي علاقات الدولـــة مـــع العـــالم الخارجي اصبح هذا النشاط مهماَ وملحا ومكملا للأنشطة الاقتصادية الأخرى .

وقد تطور نشاط التأمين في الدولة تطورا كبيرا خلال السنوات السابقة وذلك من خلال تطور عدد منشآت التأمين ومن خلال تطور حجم أعمال التأمين . فقد وصل عدد منشآت التأمين إلى حوالي 274 منشأة في عام 2002 تمارس كافة أعمال التأمين وخدمات التأمين ، وقد بلغ عدد منشآت التأمين الوطنية حـــوالي 209 منشأة في عام 2002 منشأة وتمارس كافة أعمال التأمين من خلال فروعها المنتـــشرة فـــي كـــل أنحاء الدولة .إضافة إلى ذلك فقد تطور حجم الأعمال في سوق التأمين في الدولة تطورا كبيرا خلال عـــام 2002 ، ويأتي ذلك من خلال تطور حجم الأقساط المقبوضة لكافة فروع التأمين حيث ارتفعت إلى حوالي 4 مليار درهم ،ويعتبر هذا متوافقا نوعا ما مع تطورات النمو في مجمل النشاط الاقتصادي في الدولـــة خلال نفس الفترة . ومن المتوقع أن يستمر النمو في هذا النشاط وذلك تبعـــاَ لإزديـــاد وتيـــرة النـــشاط الإقتصادي في بقية القطاعات .

تطور بيانات شركات التأمين في الدولة

البيان	الوحدة	2000	2001	2002
عدد المنشآت :	عدد	315	329	274
وطنية	عدد	190	200	209
أخرى	عدد	125	129	65
الأقساط المقبوضة	مليون درهم	3069	3402	3972
التعويضات المدفوعة	مليون درهم	1779	1899	1882

تطور المتغيرات الإقتصادية :

تعكس التطورات في المتغيرات الاقتصادية لقطاع المشروعات المالية مدى النشاط الاقتصادي فـــي الدولة ككل حيث تنعكس الأوضاع الاقتصادية في بقية القطاعات على هذا القطاع سلبا أم إيجابـــا حـــسب درجة الإنكماش أو الإنتعاش الإقتصادي .

فخلال الفترة 2000 – 2002 عكس التطور في القيمة المضافة مدى النشاط الإقتـــصادي فـــي الدولة والذي كان تطوره إيجابياَ خلال سنوات الفترة رغم تذبذب أسعار النفط وانعكاساتها علـــى مجمـــل التطورات الاقتصادية. فقد بلغ معدل النمو السنوي خلال الفترة للقيمة المضافة حـــوالي 7.9 % للقطـــاع

ككل وهذا يعتبر من المؤشرات الإيجابية عن مدى الإستقرار الإقتصادي الذي تتمتع به دولـــة الإمـــارات العربية المتحدة وعلى مدى انسجام السياسات الاقتصادية والنقدية والماليـــة المتبعـــة فـــي معالجـــة أي اختلالات يتعرض لها اقتصاد الدولة .

وقد تراوحت مساهمة القطاع في الناتج المحلي للدولة بين 14,9 مليار درهـــم فـــي عـــام 2000 و 17.3 مليار درهم في عام 2002 ، كانت مساهمة نشاط المال منها حوالي 15 مليار درهم ومساهمة نشاط التـــأمين 2,3 مليار درهم في عام 2002 مقابل 12,8مليار درهم ،2 مليـــار درهم في عام 2000 .

تطور أهم متغيرات قطاع المشروعات المالية

البيان		2000	2001	2002	معدل النمو السنوي %
الإنتاج بسعر المنتج	القطاع	16331	17984.6	18662.2	6.9
	المال	14044	15581.6	15925.9	6.5
	التأمين	2287	2403	2736.3	9.4
القيمة المضافة بالتكلفة	القطاع	14862	16844.7	17314.5	7.9
	المال	12831	14703.7	15047.1	8.3
	التأمين	2031	2141	2267.4	5.7
تكوين رأس المال الثابت	القطاع	289	603.2	605.9	44.8
	المال	254	568.2	568	49.5
	التأمين	35	35	37.9	4.1
عدد العاملين	القطاع	23039	24825	25724	5.7
	المال	18899	20643	21401	6.4
	التأمين	4140	4182	4323	2.2

القضايا الرئيسية للقطاع :-

من خلال استعراض تطورات قطاع المؤسسات المالية في الدولة خـــلال الفتـــرة 2000-2002 نجـــد أن الانتعاش الاقتصادي هو السمة الغالبة خلال سنوات الفترة ، رغم اختلاف درجة هذا الانتعاش من ســـنة إلى أخرى ، وكما أشرنا فإن عوائد النفط تلعب دورا كبيرا في حركة النشاط الاقتـــصادي فـــي الدولـــة ،

وبالتالي فإنه رغم تذبذب أسعار النفط الخام عالميا وتأثيره على مجمل العوائد النفطية المتحققة للدولة إلا أن تأثيراتها على مجمل النشاط الاقتصادي كان مسيطرا عليها من خلال السياسات المالية والنقدية والتي لعبت دورا مهما في المحافظة على وتيرة التطور في النشاط الاقتصادي .

وهنا لا بد من الإشارة إلى المرحلة موضوع الدراسة حيث لعبت السياسات المالية والنقديــة دورا مهما في تصحيح جزء من المشاكل الاقتصادية وقد لعب المصرف المركزي باعتباره السلطة النقدية فــي الدولة دورا مهما في استخدامه لبعض أدوات السياسة النقدية ، ممــا ســاهم فــي اســتقرار أوضــاع المصارف في الدولة .

رغم أن قانون المصرف المركزي يعطي السلطات النقدية حق الرقابة على الجهاز المصرفي والنقدي في الدولة فلا زالت هناك الكثير من الثغرات نتيجة ضعف التنسيق بين السلطات المحلية والاتحاديــة فيمــا بينها.

لاتزال أدوات السياسة النقدية والمالية المستخدمة من قبل السلطات المالية والنقدية محــدودة ، وعلــى الرغم من التطورات الاقتصادية الكبيرة التي شهدتها الدولة خلال السنوات السابقة والتي تــدعو الحاجــة الملحة إلى استخدامها في معالجة الكثير من القضايا الاقتصادية التي تواجه الدولة .
رغم إنشاء المصرف الصناعي فلا تزال الحاجة ملحة إلى إنشاء مؤســسات ماليــة أخــرى متخصــصة بالإقراض الإنتاجي ، مما يؤدي إلى التخفيف عن المصارف التجارية والتي تتخصص أصــلا بــالقروض التجارية والقصيرة الأجل .

إن تطور الحياة الاقتصادية في الدولة رافقه تطور في شركات الاستثمار المختلفة وهذا يتطلب فرض نوع من الرقابة على هذه الشركات من قبل السلطات النقدية الممثلة في المصرف المركزي نظــرا لمــا لهــذه الأنواع من الشركات من تأثير في حركة النشاط الاقتصادي وتطويره إنتاجيا بشكل سليم .
رغم أن شركات التأمين تعتبر من الجهات المعنية بتعبئة المدخرات وتوجيهها إلــى أنــواع الاســتثمارات الطويلة الأجل فإن دورها لا يزال محدودا جدا في التأثير على مجرى الحياة الاقتــصادية نظــرا لتبعيتهــا الشديدة لأسواق التأمين الخارجية مما يؤدي لتسرب هذه المدخرات إلى الخارج بدلا من استثمارها محليا .

وبناءا على ما سبق فإننا نقترح ما يلي :-

1ـ دعم المصرف المركزي وإعطائه دوراً أكبر لممارسة السياسة النقدية على أكمل وجه .
ويمكن أن يتم ذلك من خلال ما يلي :

- استخدام أدوات السياسة النقدية المختلفة والتي تدعو الحاجة لاستخدامها في معالجة الكثير مـــن القضايا الاقتصادية التي واجهت وستواجه الدولة .
- منح المصرف المركزي حق الرقابة على تصرفات الجهاز المصرفي بشكل أكبر مع تطوير أساليب الرقابة وذلك لتوجيه الجهاز المصرفي الوجهة السليمة .
- ممارسة حق الإشراف والرقابة على شركات الاستثمار المختلفة في الدولة .
- إعطاؤه حق الرقابة على المصارف المتخصصة في الدولة .
- العمل على التنسيق بين كافة الأجهزة والمؤسسات المالية والنقدية في الدولة ، وذلك لإيجاد نوع من التنسيق بين السياستين المالية والنقدية من أجل الحفاظ على التوازن بين كافــة القطاعــات الاقتصادية في الدولة .

2ـ دراسة إنشاء مصارف متخصصة أخرى بحيث تتولى هــذه المــصارف مــنح القــروض الطويلــة والمتوسطة الأجل وفقا لخطة الدولة في تنمية القطاعات المختلفة .

3ـ تطوير الأسواق المالية في الدولة من خلال ارتباطها بقاعدة إنتاجية متينة وبحيث تكون هذه الأسواق قادرة على استيعاب وتوجيه المدخرات نحو الاستثمارات الإنتاجية .

4ـ تطوير نشاط التأمين بحيث يلعب دورا أكبر في توجيه موارده نحو القطاعات الإنتاجية .

5ـ العمل على إيجاد مؤسسات محلية أو خليجية لممارسة أعمال إعادة التأمين مع العمل علـــى وضـــع ضوابط لعمليات إعادة التأمين للحد من تسرب إدخارات هذا النشاط إلى الخارج .